

الجدور

صحيفة فصلية تصدر عن المركز العربي للتطوير الزراعي

نشرين الثاني 2012

تحت رعاية شبكة المنظمات الأهلية وبالشراكة مع برنامج المساعدات الشعبية النرويجية المركز العربي للتطوير الزراعي يطلق حملة قطف الزيتون في محافظات الوطن



تغطية خليل الشيخ

أطلق المركز العربي للتطوير الزراعي حملة قطف الزيتون في محافظات الوطن. وجاءت الحملة التي بدأت بمؤتمر صحافي جرى في المنطقة الحدودية شمال بيت حانون، تحت رعاية شبكة المنظمات الأهلية وبالشراكة مع برنامج المساعدات النرويجية، ووزارة الزراعة بغزة ومشاركة المبادرة المحلية (نشاط من أجل المقاومة الشعبية). وشارك في الحملة التي تهدف إلى دعم ومساندة مزارعي الزيتون وجاءت بعنوان (حماية من أجل إنتاج أفضل) العشرات من المتطوعين من مختلف محافظات غزة.

وقال محسن أبو رمضان مدير المركز العربي للتطوير الزراعي في كلمته خلال المؤتمر الصحافي: أن الحملة التي تنطلق في محافظات غزة والضفة الغربية توجه رسالة وطنية للتأكيد على الاستمرار في الصمود ومقارعة الممارسات العدوانية الإسرائيلية. وأضاف أن حملة مساندة مزارعي الزيتون في قطف الثمار في غزة ستواصل بشكل مترام مع مزارعي الزيتون في الضفة الغربية الذين يواجهون عدوان المستوطنين وتعتبر نموذجاً للعمل الموحد وتحدياً لسياسات التجزئة والكانتونات التي تمارسها دولة الاحتلال. وثنى مشاركة المتضامنين الأجانب في الحملة، وكذلك جهود المتطوعين المشاركين في الحملة مشيراً إلى أن هذه المشاركات جاءت تجسيدا لفكرة العمل التطوعي في فلسطين. وقال أبو رمضان: أن الشق الثاني من الحملة انطلق في محافظات الضفة الغربية بالتزامن مع إطلاق الحملة في قطاع غزة، وذلك تأكيدا على وحدة الوطن ومواجهة الانقسام وأكد أهمية حماية إنتاج الزيتون والزيت لهذا

المناطق الحدودية، لافتاً إلى جهود المؤسسات الأهلية لدعم هؤلاء والتضامن معهم. وأكد أن الأرض الفلسطينية سنظل وستبقى فلسطينية مهما واجهت من سياسات التهويد والعزل والحصار، مشدداً على ضرورة رفض ما يسميه المجتمع الدولي توفير الحماية بل يجب تعزيز السيادة الفلسطينية عليها.

وقدمت المتضامنة الأجنبية روزا إسكيانو- ايطالية الجنسية كلمة أكدت فيها على أن الرسالة التي يقدمها المتضامنون الأجانب في فلسطين هي مساندة أصحاب الحق الفلسطينيين في هذه الأراضي، ودعمهم لكي يمارسوا حياتهم بشكل طبيعي، لاسيما المزارعين منهم، وقالت: أن الشعوب الدولية ترى في حركة التضامن مع الشعب الفلسطيني مقاومة سلمية

النتمة صفحة 3

الوحدة الوطنية كخطوة أساسية أمام الاستحقاقات الفلسطينية مطالباً المجتمع الدولي بالوقوف أمام مسؤولياته في ردع إسرائيل عن الاستمرار في عدوانها ضد الشعب الفلسطيني.

بدوره تحدث مدير السياسات والتخطيط في وزارة الزراعة بغزة محمود الجوراني حول سياسة وزارته في دعم المزارعين ومساندتهم لاسيما فيما يتعلق بقطاع الزيتون، موضحاً أنه الوزارة أصدرت قراراً بإنتاج مليون شتلة زيتون تم غرس 450 ألف شتلة، منها. وأكد قرار وزارته بمنع استيراد زيت الزيتون والزيتون من أجل حماية المنتج المحلي.

من جهته تحدث محمد البكري منسق القطاع الزراعي في شبكة المنظمات الأهلية حول الممارسات التي تمارسها إسرائيل بحق المزارعين في

العام مثمناً فكرة منع إدخال منتجات الزيت والزيتون إلى القطاع عبر المعابر والأنفاق.

من جانبه اعتبر أمجد الشوا مدير شبكة المنظمات الأهلية في كلمته: أن الحملة والمؤتمر الصحافي تحدياً كبيراً للسياسة الإسرائيلية واستنكاراً لاعتداءات الاحتلال التي تضر بحقوق المزارعين، ومنعهم من الوصول إلى أراضيهم ضمن ما تسميه حكومة الاحتلال (المناطق العازلة). وقال: أن المزارعين الفلسطينيين في الضفة الغربية يتعرضون لهجمات متتالية من قطاع المستوطنين، وهو ما يجب مواجهته بهيات جماهيرية ورسمية لمساندة هؤلاء المزارعين أصحاب الحق الأصيل في الأرض والإنتاج. ودعا الحكومتين في غزة والضفة الغربية إلى إنهاء الانقسام، وتحقيق

المركز العربي يصدر عبر راديو الشعب مطالباً بحقوق المزارعين
صفحة 3

المنطقة التجارية الحرة
(الفرص والمخاطر)
صفحة 4

مهنة الصيد بين قسوة العمل
واعتداءات الزوارق الحربية
صفحة 7

مقابلة خاصة بالجدور مع
مدير المركز العربي للتطوير الزراعي
صفحة 6

حديث الجذور

المنتدى الاجتماعي العالمي انتصاراً لفلسطين

منذ عام 2000 بدأت تُنظم في مدينة بورتو الجيري في البرازيل منتديات دولية شعبية تشارك بها قوى نقابية واجتماعية وأهلية وثقافية وإعلامية مختلفة، تحت شعار "عالم أفضل ممكن"، وذلك في مواجهة العولمة الرأسمالية المتوحشة التي كرس سيطرة القطب الواحد والاحتكارات العالمية والشركات العابرة للقوميات والتي تعمل ضد بلدان شعوب العالم الثالث، وقامت بنهب ثرواتها واستغلت أسواقها وأكثر من ذلك قامت العولمة بنزعها البشعة الباحثة على الربح والاستغلال باستخدام العسكرة والاحتلال المباشر من أجل تكريس سيطرتها على الثروات كما تم بالعراق وأفغانستان وليبيا مؤخراً باستخدام مبررات مختلفة منها "دكتاتورية النظام" أو "الإرهاب" أو دعم الشعوب من أجل التغيير " إلا أنه وبغض النظر عن تلك المبررات فإن الهدف يكمن بالسيطرة على الأسواق والثروات والموارد وتعزيز الإفقار لشعوب العالم الثالث لصالح القوى الرأسمالية العالمية التي تسيطر على أكثر من 65% من دخل البشرية بينما يتوزع الباقي على بلدان العالم.

ينظم بالمنتدى سلسلة من الفعاليات والأنشطة الثقافية التي تتناول موضوعات اقتصادية واجتماعية وسياسية مختلفة، وكذلك فعاليات فنية وثقافية تؤكد أصالة الشعوب وجذورها التاريخية إلى جانب تنظيم مسيرات وفعاليات شعبية تؤكد التضامن مع قضايا الشعوب الفقيرة وحقوق الفئات الاجتماعية المهمشة كالعامل والمزارعين والشباب والنساء إلى جانب رفض الاستعمار العسكري والتأكيد على حق الشعوب في تقرير المصير والانعقاد من الاحتلال والحق بالتنمية واختيار المسار الذي يناسب الشعب المحدد دون وصاية خارجية، ودون صفات كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ودون تأثيرات لسياسية منظمة التجارة العالمية التي تحرم البلدان الفقيرة من حق حماية المنتج المحلي بهدف استغلال أسواقها لصالح المنتجات الرأسمالية العالمية، كما يتم التأكيد على مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان ومحاربة التمييز العنصري عبر اعتماد قيم المواطنة المتساوية والمتكافئة، بعيداً عن البنى الاثنية والطائفية والقبلية المتشكلة قبل مرحلة الحداثة، أي باتجاه يساهم بتحقيق النهضة والتنوير عبر دولة الحق والقانون المستندة لمبادئ الحرية والعدالة الاجتماعية.

تم تنظيم المنتدى الاجتماعي بعد عام 2000 في العديد من المدن مثل بومباي ونيروبي وباريس ولندن وأوروبا... إلخ، وتحاول الحركات الاجتماعية تنظيم المنتدى قطرياً أو إقليمياً بما يساهم في تحشيد القوى المتأثرة بسياسة العولمة وحلفائها بالمنطقة المحددة وبما يسمح بتسليط الضوء على القضايا الاجتماعية والتنموية والسياسية والحقوقية التي تعاني منها الحركات الاجتماعية بوصفها تمثل مصالح الفقراء والمهمشين بالمنطقة المعنية.

من المعروف أن القوى الاجتماعية المشاركة بالمنتدى تنتصر لعدالة القضية الوطنية للشعب الفلسطيني التي أصبحت أي القضية عنواناً، ورمزاً للحرية وللکفاح من أجل العدالة في مواجهة الظلم والاضطهاد كما عبر القائد الأممي الكبير نيلسون مانديلا، الأمر الذي يفرض على الحركات الاجتماعية الفلسطينية الاستفادة من هذا التوجه والتأييد العالمي من أجل الانتصار لفلسطين في مواجهة الاحتلال والاستيطان وال"باتنوستانات" والتمييز العنصري. سيعقد المنتدى هذه المرة بمدينة بورتو الجيري بالبرازيل أيضاً وقد تم اختيار تاريخ 11/29 من هذا العام وهو يوم التضامن مع الشعب الفلسطيني بصورة متميزة ومقصودة، من أجل أن تصبح فعاليات المنتدى انتصاراً لفلسطين ولقضيته العادلة. سيتم التركيز بهذا المنتدى على محاور رئيسية تعاني منها القضية الفلسطينية مثل المطالبة بالحق في تقرير المصير والعودة ومناهضة الاستيطان وسياسة التمييز العنصري ومقاومة الجدار وتهويد القدس وحصار قطاع غزة، إلى جانب تسليط الضوء على جرائم الحرب الإسرائيلية بحق أبناء شعبنا عبر إجراءات الحصار والعقاب الجماعي ومصادرة الأراضي والعدوان العسكري واعتقال آلاف المناضلين الأبطال داخل سجون الاحتلال وضرورة الإقرار بهم كمناضلين من أجل الحرية.

استناداً لما تقدم فإن منظمات المجتمع المدني يجب ان تستفيد من هذه الفرصة باتجاه حشد مزيد من التأييد لصالح حقوق شعبنا ودعوة الحركات الاجتماعية العالمية والتي ستكون متواجدة بالمنتدى إلى أوسع استنهاض لحركة التضامن الشعبي الدولي وإسناد كفاح شعبنا العادل إلى جانب تصعيد حملة مقاطعة إسرائيل وفرض العقوبات عليها وسحب الاستثمارات منها "BDS" كأحد الوسائل الهامة من أجل الضغط على الاحتلال ليصبح معزولاً عن المجتمع الدولي بوصفه لا يحترم مبادئ حقوق الإنسان ويمارس الاضطهاد الاستعماري والعنصري بحق شعبنا. إن العلاقة الأممية مع الحركات التضامنية شكلت وما زالت إحدى الوسائل الرئيسية من أجل تعزيز نضال الشعوب من أجل التحرر وعلينا الاستمرار بهذا الجهد لكي ننتصر لفلسطين.

رئيس التحرير



تحت رعاية شبكة المنظمات الأهلية وبالشراكة مع برنامج المساعدات الشعبية النرويجية المركز العربي للتطوير الزراعي يطلق حملة قطف الزيتون في محافظات الوطن



تطلق حملة قطف الزيتون في محافظات الوطن... (The text continues with details about the olive harvest campaign, mentioning the support from the Norwegian People's Aid and the Arab Center for Agricultural Development, and the goal of supporting local farmers and children.)

رئيس التحرير

محسن أبو رمضان

هيئة التحرير

خليل الشيخ
عبير أبو شوايش

التصوير والإخراج



النراء والنفكار المنشورة تعبر عن وجهة نظر أصحابها ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر الجريدة

الجذور .. صحيفة فصلية تصدر عن المركز العربي للتطوير الزراعي مشروع نحو شبكة محلية من أجل دعم حقوق المزارعين بتحويل من المساعدات الشعبية النرويجية



المكتب الرئيسي / رام الله
Ramallah
Tel : 02 - 2989352
Fax : 02 - 2989350
E-mail : acad@palnet.com
غزة
Gaza
Tel : 08 - 2828106
Fax : 08 - 2847745
E-mail : acadgaza@p-i-s.com

نظم خمس حلقات إذاعية واستضاف نخبة من المختصين بهذا الشأن المركز العربي للتطوير الزراعي يصدح عبر "راديو الشعب" مطالباً بحقوق المزارعين



المحامي صلاح عبد العاطي يتحدث في استديوهات صوت الشعب

معاونة الصيادين

وفي الحلقة الخامسة طرح المركز العربي قضية تهمة واقع الصيد ومعاونة الصيادين في قطاع غزة، والانتهاكات المستمرة التي يتعرضون لها من قبل بحرية الاحتلال، فاستضاف كل من محفوظ الكباريتي مسئول حركة التضامن مع الصيادين، والمحامي صلاح عبد العاطي القانوني في الهيئة المستقلة لحقوق المواطن.

وطرح الضيوف واقع مهنة الصيد في غزة، وأشكال الاعتداءات الإسرائيلية على الصيادين أثناء مزاولتهم عملهم، والتي كان آخرها استشهاد الصياد فهمي أبو رياش. يشار إلى أن الحلقات الإذاعية الخامسة جاءت ضمن مشروع "نحو شبكة محلية لدعم حقوق المزارعين" الذي ينظمه المركز العربي للتطوير الزراعي بتمويل من برنامج المساعدات الشعبية النرويجية.

تقليص المساحات الخضراء

في الحلقة الثالثة طرح المركز العربي قضية التقليص في المساحات الخضراء، والمد السكاني على حساب الأراضي الزراعية فاستضاف كل من سفيان حمد مدير بلدية بيت حانون وماهر أبو عشمه من جمعية بيت حانون وقدمت الباحثة في مجال التنمية جميلة ثابت عبر الهاتف مداخلة مطولة، بهذا الخصوص.

وتحدث جميعهم عن مخاطر المساحات الخضراء وتحولها لمباني سكنية، والحلول المقترحة لوقف الظاهرة، وحقوق المزارعين حول كيفية مساعدتهم في حماية أراضيهم من خطر المد السكاني.

الري الزراعي

وفي الحلقة الرابعة ناقش المركز العربي قضية مشكلة مياه الري وأثرها على الزراعة فاستضاف اثنين من المختصين بهذا الشأن وهما المهندس الزراعي محمد الكفارنة الذي يعمل في المؤسسة الإسبانية التي ترعى مشاريع تتعلق بالري الزراعي، وأحمد الشافعي رئيس جمعية بيت لاهيا الزراعية وشاركهم عبر الهاتف الدكتور علاء مطر من مركز الميزان

من أجل استعادة أراضيهم المصادرة، كما قدم المحامي في الهيئة المستقلة لحقوق المواطن صلاح عبد العاطي مداخلة هاتفية تحدث فيها حول الشق القانوني من قضية حظر المناطق المجاورة للجدار الحدودي أمام أصحابها.

صندوق التعويض

وفي الحلقة الثانية طرح المركز العربي قضية التعويض الزراعي وإمكانات إنشاء صندوق لتعويض المزارعين عن الكوارث والاعتداءات الإسرائيلية بحقهم، فتحدث كل من محمد البكري مدير اتحاد لجان العمل الزراعي عن حاجة المزارعين للتعويض عن الخسائر والأضرار، كما تحدث المحامي والقانوني في مركز الميزان لحقوق الإنسان علاء السكافي حول الشكل القانوني لتأسيس صندوق لتعويض المزارعين، كما قدم أبو رمضان مداخلة عبر الهاتف حول رؤيته لمعاونة المزارعين بهذا الخصوص والحلول المقترحة وجهود مركزه من أجل إنشاء صندوق للتعويض. حيث سيقوم المركز العربي بإطلاق حملة مناصرة لدعم حق المزارع في التعويض وذلك خلال شهر نوفمبر لهذا العام.

غزة: كتب خليل الشيخ

على مدار خمس حلقات إذاعية متنوعة قدمها راديو الشعب صدح المركز العربي للتطوير الزراعي عبر الأثير، مطالباً بحقوق المزارعين في قطاع غزة. تنوعت هذه الحلقات بعدة موضوعات تهتم المزارعين وناقشت بعضاً من أهم القضايا التي يعاني منها المزارعون، مستعرضة واقع المزارعين المتردي، ومقدمة الحلول لها، وسط مطالبات لذوي الشأن والمختصين بالتدخل العاجل لحل الأزمة.

المناطق العازلة

ناقشت الحلقة الأولى قضية المناطق التي تحظر سلطات الاحتلال على أصحابها دخولها والعمل فيها وهي ما تسميه المناطق العازلة الحدودية، فاستضافت محسن أبو رمضان مدير المركز العربي للتطوير الزراعي الذي قدم مداخلة حول القضية وحاجة المزارعين لمساعدتهم ودعمهم في مواجهة الاحتلال. شارك في الحلقة صابر الزعائن منسق المبادرة المحلية (نشطاء من أجل المقاومة الشعبية) الذي استعرض كيفية كسر قرارات الاحتلال والتصدي لعدوانه المستمر على المزارعين والتضامن معهم،

تتمة المنشور على الصفحة الأولى

ومشروعاً ضد الاحتلال لكي يتمكن الفلسطينيون من العيش بكرامة وحرية. واختتم صابر الزعائن منسق المبادرة المحلية كلمات المؤتمر بالتأكيد على حق المزارعين في العمل في أراضيهم، وحاجتهم للمساعدة من قبل المؤسسات والجهات الأهلية والرسومية والمتضامنين والمتطوعين، لافتاً إلى القيود التي يتعرضون لها من قبل جنود الاحتلال.

كان المؤتمر بدأ بكلمة من عبير أبو شاويش منسقة مشروع "نحو شبكة محلية لدعم حقوق المزارعين" الذي

ينظمه المركز العربي للتطوير الزراعي، أشارت فيها إلى أهداف الحملة وفعاليتها المستمرة لسبعة أيام متتالية بمشاركة عشرات المتطوعين. وجرى المؤتمر عند مسافة مئات الأمتار من الجدار الحدودي، تحت نظر جنود الاحتلال الذين راقبوا فعاليات المؤتمر والحملة دون أن تسجل حوادث لإطلاق النار. وبعد انتهاء المؤتمر بدأ عشرات المتطوعين بقطف ثمار الزيتون في الأراضي الحدودية، ورددوا أهازيج وأغان وطنية.



المنطقة التجارية الحرة (الفرص والمخاطر)

بقلم / محسن ابو رمضان



استمرار مخاوف رجال الأعمال من القطاع الخاص غير المقربين من صناع القرار السياسي بالقطاع . وإذا كانت هناك فرص ومخاطر على المستوى الاقتصادي فيما يتعلق بالمنطقة التجارية الحرة فإن هناك ذات التحديات على المستوى السياسي ، حيث بات معروفا ان الاحتلال الإسرائيلي يدفع قطاع غزة باتجاه سيناء وهو يقوم بالاستفاد بالصفة الغربية عبر سياسية المعازل والبانوتستانتات . والسؤال هنا إذا كان المخطط الإسرائيلي يرمي إلى فصل قطاع غزة وزجه بالملاعب المصري ، هل ستسمح إسرائيل بإنشاء هذه المنطقة وتغض النظر عنها أم أنها تريد ان تفصل غزة سياسياً وفي نفس الوقت تريد ان تحافظ على نفوذها الاقتصادي به ، خاصة أنها كانت تصدر إلى القطاع قبل عام 2006 حوالي 1.2 مليار \$ ولكن وبعد الحصار وبسبب الانفاق أصبحت تصدر ما قيمته 350 مليون \$ تقريباً ، فهل ستضحي إسرائيل بسوق القطاع؟؟ وهل ستكون المنطقة التجارية مقتصرة على القطاع دون الضفة ، وكيف يمكن استثمارها لصالح مشاريع مشتركة مع الضفة من أجل إرساء أسس لبنية تحتية اقتصادية مشتركة بين الضفة والقطاع تشكل قاعدة موحدة للاقتصاد الفلسطيني الموحد ودولته المستقلة، لقد غاب منذ زمن الانقسام أي نقاش عن آليات ضرورية لتعزيز التبادل والتكامل التجاري والاقتصادي بين الضفة والقطاع . وماذا عن مستقبل بروتوكول باريس الاقتصادي ، هل سيتم تجاوزه وهل ستسمح إسرائيل بذلك؟ وما موقف اللجنة الرباعية الدولية التي مازالت متمسكة باتفاق معبر رفح عام 2005 ، رغم ان الأحداث تجاوزه . وماذا بالنسبة لطبيعة الاتفاق مع الحكومة المصرية ، خاصة إذا أدركنا ان الاتفاقات من هذا النوع تتم بين الدول ذات السيادة؟؟ وهل قطاع غزة سيكون بهذه الحالة كياناً مستقلاً " دولة " مثلاً إذا ما تم إبرام الاتفاق بين حكومتى غزة ومصر؟؟ وهل ستخلص إسرائيل كدولة احتلال من القطاع رغم مسئولية الأخير حسب وثيقة جنيف الرابعة ، تلك الاتفاقية التي مازالت تشكل قاعدة لخطاب منظمات حقوق الإنسان والمجتمع باتجاه إدانة الاحتلال وجرائمه بحق شعبنا في قطاع غزة .

لكي تستطيع المنتجات المحلية من الحفاظ على ذاتها في السوق المحلي والمنافسة في الأسواق العربية والأجنبية . إن إدارة شفافة وسلمية وعلمية للمنطقة التجارية الحرة تشكل ضرورة عبر نظام مأسس للضريبة يعطى المجال للتجار للمنافسة على قدم المساواة دون تمييز على أساس سياسي ، كما يتطلب استثمار موارد هذه المنطقة لصالح مشاريع التنمية والتشغيل خاصة للخريجين الجدد والعاطلين عن العمل ولبرامج الحماية الاجتماعية ، حتى يتم تحقيق نتائج تنموية شاملة لهذه المنطقة وان لا تكون المنطقة عبارة عن نمو سيودي إلى ارتفاع الناتج القومي الإجمالي دون " تنمية " أي دون ضمان تحقيق التوزيع العادل لثمار الإنتاج واستفادة الفقراء والمهمشين والعاطلين عن العمل منها . كما أن المنطقة التجارية الحرة ربما ستثير نقاشاً حول موضوع العملة ، فهل ستدخل عملة أخرى هي الجنيه المصري بعد تدشين هذه المنطقة داخل السوق الفلسطيني في قطاع غزة .

حوالي 5000 عامل وطلعت مشروعا تركيا لإعادة بناء المنطقة من جديد . لا شك ان المنطقة التجارية لها ايجابيات من طراز إعادة تجديد وتنشيط المرافق الاقتصادية والقطاعات الإنتاجية وإخراج قطاع غزة من حالة الحصار والدائرة الإنسانية والاغاثية إلى الدائرة التنموية والإنتاجية والعمل على إعادة دمج الاقتصاد الفلسطيني بالعربي والدولي ولكن يجب الانتباه اقتصادياً إلى بعض الآثار السلبية التي قد تترتب عليها تلك المنطقة . وبالوقت الذي ستشكل به المنطقة إنجازات لصالح الاقتصاد الفلسطيني في قطاع غزة فإنها في ذات الوقت ستنشط العمل الإنتاجي والاقتصادي في منطقتي العريش ورفح من خلال تشغيل ميناء ومطار العريش ليصبحا مهينين لعمليات التجارة تصديراً واستيراداً وسيؤدي ذلك إلى إمكانية فتح فرص عمل وكذلك تشكيل شركات مصرية وفلسطينية مشتركة خاصة في مجال التصدير ، وحينها يمكن الاستغناء مثلاً عن شركات التصدير الإسرائيلية التي كانت تحتكر تصدير

حسب تصريحات المسؤولين المصريين فإنه سيتم الشروع في تدشين المنطقة التجارية الحرة على الحدود الفلسطينية - المصرية المشتركة أي في مدينة رفح وذلك في بداية العام القادم 2013 ، وقد تم ربط هذه العملية بإغلاق الأنفاق ، الأمر الذي يعنى نقل العمل التجاري على طريقه العلني الرسمي والمأسس . وقد أكدت مصادر فلسطينية من سلطة الأراضي تخصيص مساحة 200 دونم على الحدود في مدينة رفح للبدء في إرساء قواعد البنية التحتية والقاعدة اللوجستية لهذه المنطقة ، بينما خصص الجانب المصري مساحة 800 دونم لذات الغرض . عانى قطاع غزة وما زال من حصار احتلالي شديد منذ منتصف حزيران / 2007/ وحين تم إعلان القطاع منطقة معادية ، والتي بموجبها تم تحديد إدخال 30 سلعة من أصل 9000 كانت تدخل إلى قطاع غزة عبر المعابر المشتركة ، وقد أدى ذلك الحصار لنتائج كارثية على المستويات الاقتصادية والاجتماعية من حيث نقص المواد الطبية والاستهلاكية والغذائية، ناهيك عن مواد البناء والمواد الخام اللازمة لمشاريع الإنشاء والبناء وكذلك للمشاريع الإنتاجية خاصة في مجالي الصناعة والزراعة . لقد أدى الحصار والعدوان الوحشي الذي شن على قطاع غزة في نهاية عام 2008 إلى إغلاق حوالي 3700 مصنع من أصل 4000 وتقليص مساحة الأرض المهيأة للزراعة جراء منع إدخال مستلزمات الإنتاج ، حيث أن آلية الاقتصاد كانت تتم باتجاه واحد وهو القائم على الاستيراد سواء عبر الأنفاق والذي أصبحت تشكل 70% من حجم ما يستورد القطاع أو عبر معبر كرم معبر أبو سالم والذي يشكل ال 30% المتبقية . أدى الحصار إلى تراجع القطاعات الإنتاجية بصورة كبيرة عن مساهمتها بالاقتصاد الكلي في مجالات الصناعة والزراعة والإنشاءات والمباني ، الأمر الذي ألحق الاقتصاد الفلسطيني في قطاع غزة خسائر كبيرة أدت إلى ارتفاع غير مسبوق في معدلات الفقر والبطالة لتصل إلى 60% . ستعمل المنطقة التجارية الحرة وهي منطقة يفترض ان تكون معفاة من الضريبة على إعادة تفعيل النشاط الاقتصادي في قطاع غزة وستولد فرص عمل وستدفع باتجاه إعادة إحياء القطاعات الإنتاجية في مجال التصدير وخاصة بالقطاعات الزراعي والصناعي مثل تصدير الخضروات والفواكه والملابس والأخشاب والأثاث والصناعات الغذائية... إلخ وسيترتب على ذلك بالضرورة إنشاء منطقة صناعية بجوار المنطقة التجارية الحرة ، علماً بأن الاحتلال الإسرائيلي كان قد دمر منطقة إيرز " بيت حانون " الصناعية التي كانت تشغل

وبحالة المنطقة التجارية الحرة المزمع إنشاؤها على الحدود المشتركة في مدينة رفح فإن هناك صعوبات لتطبيق شروط المنطقة الحرة عليها ، حيث لا يوجد دولة ذات سيادة في قطاع غزة تترادف الدولة المصرية ، كما أن حكومة حماس في غزة غير معترف بها من قبل السلطة الفلسطينية التي يقابل معها المجتمع الدولي بوصفها السلطة الشرعية ، ويفرض مقاطعة وعزلة على حركة حماس وببطلانها بالاستجابة إلى شروط الرباعية المعروفة بـ " الاعتراف ، الاعتراف بالاتفاقيات السابقة التي عقدها م ، ت ، ف ، الاعتراف بإسرائيل وأمام ذلك فمن الصعوبة بمكان موافقة سلطة النقد على قيام البنوك بافتتاح فروع لها .

إن أية منطقة تجارية حرة بحاجة إلى موافقة البنك المركزي ، بالحالة الفلسطينية سلطة النقد من أجل افتتاح فروع للبنوك بالمنطقة ، كما يتطلب سيادة دولية على تلك المنطقة بحيث يقوموا باتخاذ إجراءات تسهيلية لأصحاب الأعمال والشركات للعمل بتلك المنطقة والاستفادة من امتيازاتها النسبية . استناداً لما تقدم فإن المنطقة المقترحة ستصبح والحالة هذه امتداداً لتجارة الانفاق واستبدال ذلك بأن تكون فوق سطح الأرض بدلاً من ان تكون تحت الأرض ، وستستمر عملية الاستفادة منها من قبل التجار المسيطرين على تجارة الانفاق ضمن " سوقاً شعبياً " تسمى المنطقة الحرة ولكن دون ان يكون مضموناً لها ، علماً بأن تجارة الانفاق تدر دخلاً وموارد مالية عبر الضريبة لصالح حكومة حماس في غزة ، كما أن هناك ملاحظات انتقادية عديدة على طريق ادارتها بما يتعلق بالانسجام مع معايير المساواة أو التمييز بالقرب من صناع القرار السياسي بالقطاع الامر الذي ربما سيستمر في حالة انشاء المنطقة " السوق الشعبي " فوق الارض وسيؤدي إلى

كل من التوت الأراضي والزهور لصالح شركة فلسطينية - مصرية مشتركة . إن السماح بحرية التبادل التجاري دون إجراءات رقابية وحمائية للمنتج المحلي وفي ظل ضعفه لأنه يحتاج لوقت من أجل إعادة بناء ذاته بعد سنوات من الحصار والعدوان بمعنى ان السوق الفلسطيني بالقطاع سيكون سوقاً استهلاكية بالدرجة الأساسية وسيغرق سوق القطاع بالبضائع سواء العربية أو الدولية ذات الجودة الرفيعة او رخيصة الثمن بحيث يعمل ذلك بصورة مباشرة على إضعاف القدرة التنافسية للمنتج المحلي ، الأمر الذي يتطلب اتخاذ إجراءات لحماية المنتج الوطني والمحلي والدفع باتجاه تحسين جودته ، كما يتطلب التركيز على الخبرة التنافسية النسبية لبعض المنتجات المحلية لتستطيع منافسة المنتجات الأخرى عند قيامها بالتصدير مثل التركيز على صناعة تكنولوجيا المعلومات ، جودة بعض المنتجات الزراعية وفي مجال الثروة الحيوانية والميزة في مجال الصناعات الغذائية والأثاث ، والملابس..... إلخ

الآمال بنجاح الموسم تدفع المزارعين للعمل والكد رغم المخاطر

موسم زراعة التوت الأرضي مخاوف من التجريف والإغلاق في حال استئناف الاعتداءات الإسرائيلية



مزارعون أثناء عملهم في زراعة التوت الأرضي

أن تلحق بموسم التوت الأرضي بهذا الموسم. وأضاف: صحيح أن هناك حالة من الهدوء، لكن من يضمن عدم استئناف الاعتداءات الإسرائيلية في أي وقت، وقيام الآليات الإسرائيلية بالتجول فوق هذه المساحات، مشيراً بيده نحو أرض لا تقل مساحتها عن 20 دونم مغروسة بأشتال التوت الأرضي. وتابع: وقد يمر الموسم دون تجريف وعدوان، لكن ما يثير القلق أيضاً، هو تعيد إسرائيل إغلاق المعابر وعدم السماح بتصدير المحصول، حين بدء الموسم الحصاد والتسويق، وقتها ستغرق السوق المحلية به، وسيباع بأقل الأسعار ويمكن أن نصل إلى حد عدم قطف الثمار وإتلافها، وهو ما يشير إلى تكبدنا خسائر فائقة. يشار إلى أن إسرائيل كانت سمحت في العامين الماضيين بتصدير كميات محدودة من التوت الأرضي من غزة.

الزراعية خلال الأيام القليلة الماضية. يقول المزارع نعمان العطار (25 عاماً) في حديث للجذور: معظم المساحات المزروعة بالأشتال تقع في مناطق بعيدة نسبياً عن المناطق المرشحة لأن تكون مسرحاً للعمليات الإسرائيلية في حال التصعيد، لكن ذلك لا يلغي توقعات المزارعين بتدمير هذه الأراضي في حال صعدت إسرائيل من عدوانها. وأضاف: لي أرض قريبة من السياج الحدودي، لكنني لم أقم بزراعتها هذا الموسم، مشيراً إلى أنه استأجر أرضاً زراعية بعيدة نسبياً عن السياج، تبلغ مساحتها 12 دونم، لافتاً إلى أنه يحاول تجنب أية خسائر متوقعة.

احتمال تدمير الأراضي وتجريفها وتراجع سلطات الاحتلال عن فتح المعابر هاجسان لم يغيبا عن أذهان هؤلاء المزارعين أثناء قيامهم بعملهم. يقول المزارع محمود غبن (30 عاماً) أنه يقوم بزراعة محصول التوت الأرضي كل عام، لكنه أعرب عن

الاحتلال بالتصدير وقدمت التسهيلات لمروره في معابرها وموانئها. الاحتلال بالتصدير وقدمت التسهيلات لمروره في معابرها وموانئها. وقدرت مساحات الأراضي الزراعية المغروسة بأشتال التوت الأرضي بنحو 800 دونم.

وقال ممثلون عن جمعيات تعاونية زراعية: أن مزارعي التوت الأرضي استثمروا أموالاً كبيرة، لزراعة أراضيهم، أملاً في نجاح الموسم، مشيرين إلى أن تغير الأوضاع الأمنية الراهنة من شأنها أن تعرقل احتمال نجاح الموسم. وأضافوا في أحاديث متفرقة للجذور: تمكنت جمعياتهم عبر الاتصال بالجهات المسؤولة من إحضار المواد اللازمة للزراعة، وتوزيعها على المزارعين وأصحاب الأراضي بحسب احتياجاتهم، لافتين إلى العراقيل التي صاحبت ذلك، وعدم اكتفاء المزارعين بالكميات التي وصلت لهم. وأكدوا أنهم أتموا جميع الترتيبات اللازمة للبدء في التصدير لهذا العام، بالتنسيق مع شركات إسرائيلية وشركة فلسطينية ستقوم بالتصدير إلى الأسواق الأوروبية.

وساهمت حالة الهدوء في تشجيع المزارعين بزراعة أراضيهم بمحصول التوت الأرضي، لهذا العام، لكن المخاطر ما تزال قائمة إذا ما صعدت قوات الاحتلال من اعتداءاتها على الأراضي الزراعية القريبة من الجدار الحدودي. وكانت قوات الاحتلال قامت ببعض حملات التوغّل المحدود وإطلاق النار باتجاه الأراضي

غزة / خاص بالجذور
انشغل المزارع محمد أبو حليلة (49 عاماً) وعدد من أفراد أسرته في زراعة آخر ما لديه من أشتال التوت الأرضي، والاستعداد لبدء موسم زراعي جديد. ولا يغادر المزارع أبو حليلة مزرعته البالغة مساحتها نحو عشرة دونمات، إلا في ساعات الليل، ليعود إليها من جديد منذ بزوغ الفجر، مستثمراً جهود أبنائه الأربعة وزوجته في مساعدته لزراعة الأرض والاعتناء بها. ويواصل جميع مزارعي التوت الأرضي في بلدة بيت لاهيا الاعتناء بمزروعاتهم تمهيداً لقرب القطف الشهر المقبل.

يقول أبو حليلة للجذور: أنه بدأ زراعة الموسم الجديد منذ عدة أسابيع فقط، بعد أن انتهى من إعداد الأرض وتأهيلها لزراعة المحصول، مشيراً إلى أنه واجهته بعض مصاعب في الحصول على الأدوات والمستلزمات لزراعة التوت الأرضي من حسيث الغاز والنايلون الأشتال. وأضاف: لا أمل لي إلا في زراعة أرضي بمحصول التوت الأرض، حيث أنه مصدر العمل الوحيد لي ولأبنائي طيلة العام، معرباً عن أمله في جني الأرباح في حال نجاح الموسم والسماح له بالتصدير كالعالم الماضي. وتعد زراعة التوت الأرضي في بيت لاهيا مصدراً رئيسياً في إعالة مئات الأسر الفلسطينية في بيت لاهيا، حيث يمكن تصدير المحصول في الأسواق الأوروبية في حال سمحت سلطات

صور من قطف الزيتون والمؤتمر



انتقد ضعف التدخل الحكومي في تطوير القطاع الزراعي

مدير المركز العربي: " الانقسام اثر على القطاع الزراعي والأزمة الاقتصادية مستعصية "



مقابلة خاصة بالجذور

انتقد سمير البرغوثي مدير المركز العربي للتطوير الزراعي ضعف التدخل الحكومي في تطوير القطاع الزراعي واقتصر حصة الزراعة على نحو 2% من الموازنة العامة. وأكد أن الأزمة الاقتصادية الراهنة هي أزمة مستعصية، وأن الانقسام السياسي الراهن أثر على القطاع الزراعي بشكل عام، لكن المركز العربي للتطوير الزراعي حافظ طيلة هذه السنوات على وحدة المشاريع المنفذة والإشراف المركزي الموحد. وقال البرغوثي خلال مقابلة خاصة بالجذور: أن المركز العربي للتطوير الزراعي يقيم علاقات متوازنة مع جميع الهيئات الرسمية وغير الرسمية الفاعلة في القطاع الزراعي، استناداً إلى مدى التأثير في سياسات هذه الأطراف في تنمية القطاع الزراعي وتطويره.

وفيما يلي نص المقابلة .

الجذور: ما هي طبيعة عمل المركز العربي للتطوير الزراعي بشكل عام ونوعيات المشاريع التي ينفذها؟

المركز العربي للتطوير الزراعي مؤسسة أهلية تعمل منذ أكثر من 20 عاماً في مجال تطوير القطاع الزراعي بشكل عام والتنمية الريفية بشكل خاص.

ولتحقيق أهدافه يستخدم المركز حزمة من أدوات التدخل أهمها التمويل الصغير ومتناهي الصغر للمشاريع الزراعية والريفية تستهدف صغار المنتجين وذوي الدخل المحدود لإنشاء مشاريع خاصة بهم مدرة للدخل. ومنذ انطلاق برنامج التمويل دعم المركز أكثر من 10 آلاف مشروع بقيمة تتجاوز 30 مليون دولار في مختلف مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة. كذلك يتبنى المركز مشاريع تستهدف البنية التحتية للقطاع الزراعي والريف الفلسطيني، بناء القدرات، التدريب، التوعية والضغط والمناصرة إضافة إلى دعم التعاونيات الزراعية والمنظمات القاعدية في الريف الفلسطيني.

الجذور: هل أثر الانقسام على الواقع الزراعي المحلي، وكيف عمل المركز خلال فترة الانقسام المستمرة أكثر من خمس سنوات؟

بالطبع الانقسام أثر على مختلف نواحي الحياة في فلسطين ومن ضمنها القطاع الزراعي إذ انقسمت المؤسسات الرسمية للقطاع وتعددت مراكز اتخاذ القرار ووضع السياسات وتراجع التبادل الإداري السلعي بين شقي الوطن.

ورغم ذلك حافظ المركز على وحدة المشاريع المنفذة والإشراف المركزي الموحد والهيئات المشرفة والمحكمة الموحدة. وفي ظل الانقسام عملت مكاتب وفروع المركز في الضفة الغربية وقطاع غزة كوحدة واحدة، ووضعت السياسات والإستراتيجيات بشكل جماعي مشترك وحافظت على التنسيق مع الجهات الرسمية المؤثرة في القطاع الزراعي في شقي الوطن وبما يخدم هذا القطاع.

الجذور: كيف يعمل المركز العربي لتحسين الواقع الزراعي من منظور الجهود المنوطة بالمنظمات الأهلية لهذا الغرض؟

بالأساس يركز المركز في تطوير القطاع الزراعي على المجالات التي لا تغطيها الخدمات الحكومية والفئات المحرومة من هذه الخدمات. فتمويل مشاريع زراعية صغيرة مدرة للدخل لصغار المزارعين ليست من اختصاصات الجهات الرسمية وتمويل مشاريع بنية تحتية صغيرة ليست مجدية اقتصادياً للقطاع العام. وعليه يعمل المركز ضمن فلسفة العمل الأهلي التنموي المكمل لعمل القطاع العام.

الجذور: كيف يرى المركز العربي الخطط والبرامج الكفيلة بدفع عجلة التنمية الاقتصادية المتعلقة بالقطاع الزراعي، وما هي الخطط المستقبلية لذلك؟

ينظر المركز العربي بأسف بالغ إلى ضعف التدخل الحكومي في دعم وتطوير القطاع الزراعي فميزانية وزارة الزراعة منذ تأسيس السلطة الوطنية لم

تتجاوز 2% من الميزانية العامة وأغلبها لتغطية النفقات التشغيلية للهيئات الرسمية العاملة في القطاع. وانعكس هذا الحال على ضعف البرامج التنموية والتطويرية وسياسات التدخل. يعتقد المركز أن حجر الأساس في تطوير القطاع هو تشجيع الاستثمارات الصغيرة والعائلية وخلق البيئة الملائمة نحو الاستثمارات ودعمها عبر التمويل والتدريب وتهيئة الأسواق لها. ومن المهم رفع الكفاءة والقدرة على التصدير إلى الأسواق العربية والعالمية.

الجذور: هل ساهم المركز العربي في إدارة الأزمة الاقتصادية الراهنة وكيف؟

الأزمة الاقتصادية مستعصية جداً وهي أكبر بكثير من مؤسسة بحجم المركز العربي في معالجتها والتعامل معها. ولكن ضمن الإمكانيات المحدودة يعمل المركز جاهداً على تحفيز المزارعين على الإنتاج وتشجيع الشباب العاطلين عن العمل على القيام بمشاريع زراعية صغيرة ومدرة للدخل.

الجذور: من هي أكثر الفئات المهمشة التي يستهدفها عمل المركز ضمن مشاريعه؟ وكيف يستفيد المزارعون من المشاريع المنفذة؟

يركز المركز على صغار وفقراء المزارعين وذوي الدخل المحدود في الريف الفلسطيني ممن لديهم الخبرة في الإنتاج الزراعي ولديهم الانتماء للعمل الزراعي. ويولي أهمية فائقة للمرأة الريفية التي يقع على عاتقها الكثير من الأعمال الزراعية ضمن المشاريع الأسرية. ويستهدف المركز أيضاً

تعاونيات المزارعين والمنظمات القاعدية الريفية وخاصة منظمات النساء.

الجذور: كيف ينظر المركز العربي للتطوير الزراعي إلى التغييرات السياسية المنظورة بعد تشكيل الحكومة المرتقبة، وما هو دوره كباقي المنظمات الأهلية في دعم القطاع الزراعي وتطويره بالتنسيق مع الحكومة الجديدة؟

المركز العربي جمعية أهلية مستقلة غير ربحية، ولا تسعى للتأثير في التغييرات السياسية وان كانت مجابهة سياسة الاحتلال أحد أولوياتها. ويقدم المركز علاقات متوازنة مع جميع الهيئات الرسمية وغير الرسمية الفاعلة في القطاع الزراعي في شقي الوطن استناداً إلى مدى تأثير سياسات هذه الأطراف على تنمية القطاع الزراعي وتطويره.

الجذور: وما هي طبيعة علاقة المركز بالجهات الرسمية ممثلة بوزارة الزراعة، ومدى مشاركتكم برسم السياسة العامة للقطاع الزراعي على المستويين الحكومي والأهلي وعلاقتكم بالقطاع الزراعي الخاص؟

المركز دوماً وكما كان في السابق يتفاعل مع أي دعوة للمشاركة في نقاش ورسم سياسات زراعية سواء كانت وطنية أو جغرافية، أو رسمية وأهلية. ومنذ عام 1994 كان المركز أحد المبادرين لتشكيل لجنة التنسيق الدائمة بين وزارة الزراعة والمنظمات الأهلية العاملة في القطاع الزراعي.

يحاولون صيد السمك فتصطادهم نيران الاحتلال مهنة الصيد بين قسوة العمل واعتداءات الزوارق الحربية

كتب خليل الشيخ



صيادون يعملون في صيد السمك قبالة زورق اسرائيلي

مؤسسات اتحاد لجان العمل الزراعي وجمعية التوفيق للصيادين، ومؤسسات حقوقية من أجل تشكيل لجنة للدفاع عن حقوق الصيادين.

توصيات

كما رأى عبد العاطي أنه من المطلوب الاستمرار في رصد وتوثيق انتهاكات الصيادين وفضحها في المحافل الدولية والدعوة إلى مقاطعة إسرائيل وفق نصوص قواعد القانون الدولي والإنساني، وكذلك تفعيل تقرير غولدستين الذي أفاد بأن إسرائيل تحرم الآلاف من الصيادين الفلسطينيين من ممارسة عملهم والحصول على قوتهم اليومي. وطالب عبد العاطي برفع الحصار المفروض على غزة وكل أشكال العقاب الجماعي واستمرار سيطرة إسرائيل على شاطئ القطاع والتعرض لسفن كسر الحصار ومنع الاستفادة الفلسطينية من الموارد المائية والبحرية بما في ذلك الثروة السمكية والغاز أيضاً. وقال: الأهم هو استمرار ملاحقة إسرائيل والضغط على حكومتها من خلال المحافل الدولية لإجبارها على الانصياع لقواعد القانون الدولي وإرجاع المراكب المصادرة وتقديم التعويض، والكف عن ممارسة الاعتقال والممارسات المهينة للكرامة الإنسانية. وفيما يتعلق بالسلطة الوطنية أكد ضرورة تكريس الوحدة الوطنية وإنهاء الانقسام وهو الأساس إذا أردنا ملاحقة إسرائيل ومحاکمتها دولياً على الجرائم المستمرة بحق الشعب الفلسطيني. وشدد على ضرورة تأسيس صندوق لتعويض الصيادين والذي يضمن لهم العمل والعيش بكرامة.

فرض الأمر الواقع. أشار عبد العاطي إلى ما نص عليه اتفاق أوسلو بهذا الخصوص الذي منح الصيادين الفلسطينيين حق الدخل لنحو 20 ميل بحري، ومن ثم قلصته بحرية الاحتلال إلى 12 ميل ثم إلى 10 أميال بحرية فقط، وبعد العدوان الإسرائيلي في نهاية عام 2008 قلصته إلى أقل حد وهو ثلاثة أميال بحرية والتي لا تجدي لممارسة مهنة الصيد.

التضامن مع الصيادين

وفيما يتعلق بحركة التضامن قال الكباريتي: أن حركة التضامن مع الصيادين لها شقين الأول دولي ويتمثل في مرافقة متضامنين أجانب وبشكل تطوعي للصيادين أثناء مزاوله عملهم وهو ما تمثل في قارب "أوليفا" قبل نحو عام ونصف حيث رافق القارب بما فيه من شخصيات متضامنة لعمل الصيادين ومحاوله رصد الانتهاكات التي تعرضوا إليها. وأضاف: أن التضامن الدولي يتوسع مع الصيادين فيما يتعلق بالمستوى الدولي حيث يجري التواصل مع النقابات والجمعيات الدولية المهتمة بقطاع الصيد الفلسطيني وحركة إضراب عمال السفن في موانئ بعض الدول عن إفراغ السفن الإسرائيلية احتجاجاً على ما يتعرض له الصيادون في غزة، وكذلك الرحلة التي قام بها قارب "اسنل" في عدة موانئ في دول البحر المتوسط والتواصل مع برلمانيين أوروبيين من أجل تسليط الضوء على الانتهاكات التي تمارسها إسرائيل بحق الصيادين. وعلى مستوى المحلي قال الكباريتي: أن نقابة الصيادين لا تألوا جهداً من أجل تعويض الصيادين عن خسائرهم عبر مساعدات تقدمها مؤسسات مانحة، مشيراً إلى دور

السلطة الوطنية ودولة الاحتلال بهذا الخصوص.

فمن جانبه قال الكباريتي: أن ظروف عمل الصيادين قاسية ويتم التعامل معهم من قبل الاحتلال بطرق لا إنسانية عبر إطلاق النار ومصادرة قواربهم وشباكهم، فالصيادون يقترضون الأموال لشراء القوارب والمستلزمات ويقوم الاحتلال بمصادرها بعد فترة قصيرة، مؤكداً أن مهنة الصيد في غزة لم تعد مهنة آمنة ويشوبها الخطر على حياة الصيادين وتعهد إسرائيل من خلال ملاحقة عمل الصيادين إلى ضرب الاقتصاد الفلسطيني.

وقال عبد العاطي أن قضية الصيادين والاعتداءات الإسرائيلية عليهم باتت قضية كل الأراضي الفلسطينية فيما المحتلة. وأضاف: أن المواثيق الدولية والصادرة عن مجلس الأمن والجمعية العمومية للأمم المتحدة وقانون البحار واتفاقيات جنيف الرابعة وقواعد القانون الدولي نظمت عملية السيطرة على المياه من خلال وجود الإقليم الذي يعطي الحق لأصحابه بالسيطرة ليس على البر فقط بل البحر والجو أيضاً. قال أن إسرائيل ما تزال تحتل قطاع غزة ومارست خلال الشهور القليلة الماضية 45 انتهاكاً بحق الصيادين ونفذت نحو 70 عملية اعتقال، بالإضافة لقيامها بممارسات لا إنسانية بحق الصيادين عبر إجبارهم على التعري، والاعتقال المهين، ومصادرة القوارب والشباك، مؤكداً أن ذلك جاء في إطار منع الصيادين من الدخول إلى البحر ومحاولة تنفيذ شق سياسي يهدف إلى ترسيم الحدود البحرية عبر سياسة

وصل عدد الشهداء من الصيادين منذ بداية الانتفاضة نحو 11 شهيداً ومئات الجرحى بسبب الاعتداءات الإسرائيلية المستمرة ضدهم أثناء مزاوله عملهم في البحر. ففي الثامن والعشرين من الشهر الماضي استشهد الصياد فهمي أبو رياش (22 عاماً) وأصيب شقيقه بجروح بينما كانا يمارسان عملهما في الصيد قبالة شاطئ بلدة بيت لاهيا.

عشرات الصيادين يتعرضون يومياً لانتهاكات واعتداءات إسرائيلية متنوعة، ما بين القتل والإصابة والاعتقال، وفي الكثير من الأحيان لا تصيب الأعيان النارية أجساد الصيادين لكنها تصيب قواربهم، وشباكهم، وتلحق أضراراً وخسائر بممتلكاتهم. والأمر لا يمنع مصادرة هذه القوارب أحياناً.

يعمل نحو 3700 صياد في قطاع غزة في المهنة التي توارثها عن الأباء والأجداد، وتعتبر مصدر الدخل الوحيد لأسرهم، كما يعاني هؤلاء الصيادون من ظروف معيشية قاسية. وتفرض سلطات الاحتلال عبر بحريتها وزوارقها التي لا تفارق مياه البحر قيود على عمل هؤلاء الصيادين وتمنعهم من العمل بحرية والدخول لمساحات بحرية واسعة بخلاف الاتفاقات الموقعة بين السلطة الوطنية ودولة الاحتلال.

ويستعرض التقرير التالي رؤية محفوظ الكباريتي منسق عام حركة التضامن مع الصيادين، وأقنع عمل الصيادين في غزة، وفعاليات التضامن الدولية والمحلية معهم، والحقوقية صلاح عبد العاطي من الهيئة المستقلة لحقوق المواطن الذي يتحدث عن الواقع القانوني لمهنة الصيد والدخول إلى البحر والاتفاقيات الدولية والموقعة بين



قوارب الصيادين تتعرض لقصف مدفعي



عن مشروع استخدام المياه المعالجة في الري الزراعي

إعداد المهندسين / محمد الكفارنة وثائر عابد

مقدمة :

آليات تنفيذ المشروع

ويجري المشروع من خلال عدة مراحل كل مرحلة في منطقة على مساحة معينة من الأرض، حيث تمت المرحلة الأولى للمشروع من خلال ري 186 دونم من الأراضي المزروعة بالحمضيات والزيتون في منطقة الزيتون بمدينة غزة خلال السنوات الأخيرة وقد تم المشروع بواسطة مجموعة الهيدرولوجيين الفلسطينيين بالشراكة مع اتحاد جمعيات المزارعين. كما يجري في الوقت الراهن استكمال المشروع في المرحلة الثانية على مساحة 150 دونم في منطقة الزيتون أيضاً بتنفيذ الجمعية الأهلية لحماية شجرة الزيتون بالشراكة مع اتحاد جمعيات المزارعين. ومن الجدير ذكره أنه تم توقيع اتفاقية بين الجمعية الأهلية لشجرة الزيتون واتحاد

يعاني قطاع غزة من مشكلة المياه بشكل كبير حيث أن مجموع مصادر المياه في قطاع يبلغ ما بين 80 إلى 100 مليون متر مكعب سنوياً في حين أن مجمل الاستهلاك يبلغ 180 مليون متر مكعب سنوياً ومن هذا يتضح مدى النقص الحاد في المياه مما يستدعي اللجوء إلى حلول لمشكلة المياه لاسيما في قطاع الري الزراعي ومن أهم هذه الحلول هو استخدام المياه المعالجة.

فكرة المشروع

مشروع المياه المعالجة هو إعادة استخدام المياه المعالجة للري واستخدامها في الزراعة كبديل عن إرسالها إلى وادي غزة ومن ثم إلى البحر مما يقي البيئة من كارثة بيئية محققة.

المعالجة و تدريب المزارعين من ناحية فنية على إدارة واستخدام المياه المعالجة في جميع المراحل وتدريبهم أيضاً على التواصل والتنسيق مع الجهات المختصة من وزارات ومؤسسات أهلية وحكومية. ومن ضمن المشروع إنشاء جمعية تعاونية مختصة بالمياه المعالجة من مجموعة المزارعين المستخدمين لهذه المياه في الزراعة تقوم على حل مشكلاتهم وتطوير مشروعاتهم، وقد طالب أصحاب الأراضي الزراعية المجاورة بزيادة مساحة المشروع لكي يشمل أراضيهم أيضاً. وتقوم إدارة المشروع ممثلة بالمهندسين ثائر عابد و محمد الكفارنة بعرض فكرة المشروع على المؤسسات الدولية لكي يتم تطوير هذه الخدمة للمزارعين ولكي يتم إمداد المزيد من الأراضي بالمياه المعالجة.

جمعيات المزارعين مع بلدية غزة لتوفير المياه العادمة لإعادة معالجتها واستخدامها في الري الزراعي ضمن فعاليات المشروع. وسيتم استخدام مياه الصرف الصحي في الري الزراعي وذلك بنقل المياه من محطة المعالجة في الشيخ عجلين بواسطة خطوط ناقلية يتم تنفيذها من خلال المشروع إلى برك تجميع إسمنتية، ثم يتم فلترتها بواسطة فلاتر متنوعة ومخصصة لذلك، ومن ثم يتم ضخها بواسطة محطات ضخ إلى الأراضي الزراعية عبر شبكة مخصصة لذلك سيتم إنشائها من خلال المشروع بحيث تصلح هذه المياه لري أشجار الحمضيات والزيتون ومحاصيل الأعلاف كالبرسيم. كما يتم ضمن هذا المشروع إقامة نظام مراقبة وفحوصات دورية للتربة ونواتج المحاصيل وكذلك للمياه

في جمعية المرأة الريفية في الزوايدة

نساء وفتيات يبحثن عن فرص التنمية المجتمعية وتحسين واقعهن المعيشي والاقتصادي

كتب خليل الشيخ

تشق الفتاة "س" "أ" طريقها بين شجيرات متناثرة ومنازل بدائية ممتدة على طول الطريق إلى جمعية تنمية المرأة الريفية في بلدة الزوايدة وسط قطاع غزة، بحثاً عما يعود إليها بالنفع. الفتاة "س" تبلغ من العمر (27 عاماً) لم تكمل تعليمها الجامعي بعد أن أعجزها فقر حال أسرتها وضنك عيشهم، من استكمال مسيرة الحصول على شهادتها الجامعية، لكنها وجدت في الجمعية ضالتها من أجل تنمية واقعها المعيشي والتعليمي.

تجسد الفتاة "س" واقع المرأة الريفية المهمشة والتي تقطن في منطقة نائية وتعاني من ويلات مجتمع مهمش لدورها واحتياجاتها. هناك في مقر الجمعية المقام في الطابق الثاني لبناية قديمة الإنشاء تقع في منطقة زراعية يتواجد عدد من الفتيات والنساء من مختلف الأعمار، يقضين أوقات ما بين التعلم والتسلية وتوقع فرص عمل أو مساعدة مالية أو عينية. لا تنتظر هؤلاء النسوة أن يمن أحد عليهن بهذه

المساعدة فليدين الأفكار والتجار بلتيسير فرصة عمل سواء أكان بتنفيذ برامج تعليمية للأطفال والتلاميذ، أو تهيئة مشروع قد يدر عليهن دخل مادي بمساعدة إحدى المؤسسات المانحة. أبدت الفتاة "س" سعادة وهي تحيي زميلاتها في الجمعية، وبدأن بممارسة فعاليات مشروع له علاقة بخدمات صحية مقدمة لنساء في المنطقة المحاذية لمقر الجمعية. قالت: أنها تحضر إلى مقر الجمعية يوماً بعد يوم وفق برنامج أعدته إدارة الجمعية لتنظيم العمل، مشيرة إلى أنها سعيدة بذلك وتشعر بأنها تحقق جزء من أحلامها وطموحها في التنمية المحلية عبر أنشطة هذه الجمعية.

وسط هؤلاء النساء تجلس فائزة أبو سويرح المديرية التنفيذية لجمعية المرأة الريفية فرع الزوايدة، تحيطها مجموعة من الفتيات، اللواتي يحدوهن الأمل في تحسين واقعهن المعيشي عبر أنشطة وبرامج تسخرها الجمعية لهن بالتنسيق مع المؤسسات الأهلية الأخرى. قالت أبو سويرح في حديث للجدور: تعمل الجمعية

على تنظيم ودعم وتأهيل النساء الريفيات التزاماً بمبادئ العدل وقِيم المجتمع المدني، وبما يحقق رؤية الجمعية للنهوض بأوضاعهن الاجتماعية والاقتصادية. وأضافت: في بلدة الزوايدة وهي إحدى المناطق الريفية المهمشة يوجد الكثير من الفتيات والنساء اللواتي يبحثن عن فرص لتحسين الحال والتعلم والتدريب وأحياناً العمل، وتؤمن الجمعية بقدرات هؤلاء النساء على المشاركة الفعالة في تنمية المجتمع، وإبداعهن في مجالات لها علاقة بتحسين واقعهن المعيشي.

وتطلق غالبية النساء المنتميات للجمعية عليها اسم "نادي نسوي" لكثرة ما يضم من نساء، ويتيح لهن العمل بحرية بعيداً عن القيود الاجتماعية، والعادات المقيدة لحرية المرأة وغير المتفهمة لاحتياجات النساء. استعرضت أبو سويرح ما تقوم به الجمعية من أنشطة مختلفة تنوعت ما بين تنفيذ برامج طبية تهتم بواقع النساء وكبار السن وبرامج لمحو الأمية وتعليم كبار السن، ومشاريع لتقديم الدعم النفسي

للأطفال، وكذلك تنفيذ برامج مجتمعية تهتم بالمشكلات الاجتماعية والنفسية للفتيات متمثلة بقضايا العنف والتحرش الجنسي. وأضافت: أكثر ما يهم فئة الفتيات والنساء المعيلات للأسر هو قضايا البطالة والفقر، مشيرة إلى مشكلة تواجه عمل الجمعية بهذا الخصوص والمتعلقة بغياب الدعم والتمويل المالي. قالت: كثيراً ما تتلقى الجمعية مشاريع من قبل مؤسسات داعمة، لكن أغلب شروط هذه المشاريع لا تتطابق مع مواصفات الفتيات والنساء المنتميات للنادي، وهو ما يضيع جهود وطموح هؤلاء الفتيات.

ورغم ذلك أشارت أبو سويرح لبعض قصص النجاح التي حققتها نساء من الجمعية "النادي" لنساء استفدن من برامج واستطعن تأسيس مشروع خاص بهن مدر للدخل. يشار إلى أن نادي "جمعية المرأة الريفية في الزوايدة واحداً من بين نحو 65 نادياً نسوياً موزعة في مختلف محافظات الوطن كانت قد أسستها جمعية التنمية الزراعية.

خلال اللقاء الأول عبر الفيديو كونفرنس مسؤولون يبحثون تشكيل نقابة للمزارعين في قطاع غزة



المتحدثون في اللقاء

تسعى لتأطير المزارعين و تشكيل إطار نقابي موحد لهم، منبهاً من مخاطر تشتت الجهود وضياها في حال لم تراعى هذه الجهود توجهات لجان المزارعين و حمايتها من التناقضات السياسية والقبلية والجغرافية.

بدورها استعرضت عبير أبو شوايش منسقة مشروع "نحو تشكيل شبكة محلية لحماية حقوق المزارعين" بعضاً من فعاليات المتمثلة في البحث عن الوسائل الكفيلة بالوصول لتشكيل لجنة للدفاع عن حقوق المزارعين وصولاً إلى مستوى النقابة. ونوهت إلى ورش العمل وجلسات التدريب المبني على الحقوق التي ينفذها المركز العربي للتطوير الزراعي من أجل خلق قيادات من بين المزارعين وتشكيل لجان موزعة في مختلف مناطق القطاع.

يشار إلى أن المركز العربي سيعقد عدة لقاءات عبر الفيديو كونفرنس ستضم لجان المزارعين في محافظات الوطن، وأخرى لمجالس الإدارة ولقاءات تضم عدد آخر من المزارعين الرياديين في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة.

مشكلات تعلق بحقوقهم كالتعويض عن الكوارث أو الخسائر بسبب الاحتلال أو مشكلات تتعلق بالتسويق بسبب غياب وجود جسم نقابي يدافع عن حقوقهم.

من جهته قدم عبدو مداخلة من رام الله حول تجربة تشكيل نقابة المزارعين في الضفة الغربية شرح فيها الصعوبات التي واجهت تشكيل النقابة قبل عدة سنوات، إلى أن تم تشكيلها على أساس النصوص القانونية السائدة والجهود المبذولة من المؤسسات النازمة للعمل الزراعي في الضفة. وأوضح أن النقابة تعمل على أساس تلبية خمسة احتياجات دائمة للمزارعين وهي: التأمينات الزراعية، التسويق، التسليف، التدريب، والتنظيم، مشيراً إلى أن ذلك كفيل بتلبية حقوق المزارعين.

واستعرض بعض الجهود التي بذلتها النقابة لمعالجة قضاياهم المزارعين و تتعلق بأسعار الزيت، وإقرار قانون التعويض، وتسهيل عملية التسويق وإيجاد شركات محلية لذلك. وأكد عبدو أن النقابة في الضفة جاهزة للعمل مع المؤسسات الزراعية في غزة التي

خاص بالجدور

القطاع والمؤسسات العاملة معهم بحاجة للاستفادة من هذه التجربة وتطبيقها في القطاع، وصولاً إلى تشكيل جسم نقابي يضم جميع مزارعي الوطن. وأكد أبو رمضان أهمية العمل بهذا الخصوص ضمن إطار نقابي واجتماعي موحد دون التدخل في الانتماءات السياسية والحزبية مع الحفاظ على حق الناس في التحزب والانتماء السياسي، مطالباً بالاستفادة من التجربة في محافظات الضفة الغربية بما فيها من نظام داخلي، واقتراحات والعمل بشكل موحد بما يتلاءم مع الخصوصية في القطاع، والأخذ بالاعتبار العمل موحد بين قضاياهم جميع المزارعين.

من جانبه تحدث غبن حول الواقع القانوني للجان المزارعين في قطاع غزة، وعدم أحقيتها بالتوصل إلى مستوى النقابة المسجلة والمرخصة، مشيراً إلى أن المؤسسات الزراعية أو تلك التي تعمل في المجال الحقوقي للمزارعين تحاول موحدة العمل على رفع درجة التمثيل النقابي للمزارعين. وأشار إلى القيود التي تواجه عمل اللجان والمتمثلة في عدم وجود نصوص قانونية تتيح التوصل إلى تشكيل نقابة، مؤكداً أن هذه المؤسسات وبالتنسيق مع لجان المزارعين تعمل على تشكيل جسم نقابي موحد، محذراً من ضياع جهود و عمل لجان المزارعين الناشطة في غزة، في حالة عدم التوصل إلى تشكيل أي جسم حقوقي يرتقي إلى مستوى نقابة. وتحدث حول توجه المزارعين في قطاع غزة نحو الجمعيات الزراعية والمؤسسات الأهلية، حين يواجهون

بحث مسؤولون من مؤسسات أهلية ومختصون سبل وإمكانات تشكيل نقابة للمزارعين في قطاع غزة. والتقى مسؤولان من المركز العربي للتطوير الزراعي ومركز الديمقراطية وحقوق العاملين مع جهاد عبدو نقيب المزارعين في محافظات الضفة الغربية عبر الفيديو كونفرنس خلال اللقاء الأول الذي نظمه المركز العربي، في مقر مركز الديمقراطية بغزة، مؤخرًا ضمن مشروع "تشكيل شبكة محلية لحماية حقوق المزارعين". وقدم كل من محسن أبو رمضان مدير المركز العربي في غزة، ونضال غبن مدير مركز الديمقراطية لحقوق العاملين مداخلتين شرحا فيها الأوضاع الحقوقية لمزارعي قطاع غزة، وحاجتهم لتشكيل نقابة تدافع عن حقوقهم.

وقال أبو رمضان: أن عدة مؤسسات زراعية مهتمة بتشكيل لجنة للدفاع عن حقوق المزارعين مؤكداً حاجة المزارعين لهذه اللجنة التي من المنتظر أن تأخذ بالاعتبار أولويات الدفاع عن حقوق المزارعين ومعالجة كل الإشكالات التي تعترض احتياجاتهم المبني على الحقوق، كإلغاء من الضرائب، وقانون التعويض، والموازنة. واعتبر أن ما تقوم به هذه المؤسسات هو مقدمات أولية لتشكيل نقابة، لافتاً إلى أن لدى المركز العربي مشروع ممول من برنامج المساعدات الشعبية النرويجية يهتم بالدفاع عن حقوق المزارعين. ورأى أن نقابة المزارعين في الضفة الغربية قطعت شوطاً كبيراً بهذا الشأن، وأن مزارعي

قراؤنا الأعزاء

الجدور تفتح صفحاتها للجمهور على أوسع نطاق وتعد بالرد على استفسارات القراء كما ويمكنكم

المشاركة في آرائكم وكتاباتهم

ويمكنكم الاتصال بـ "الجدور" من خلال هيئة التحرير في غزة على العناوين التالية

Tel : 08 - 2828106
Fax : 08 - 2847745
E-mail : acadgaza@p-i-s.com

خلال ورشة عمل بعنوان "المشكلات الرئيسية في التسويق الزراعي" زراعة غزة تؤكد منع استيراد منتجات زراعية لديها بديل محلي بما يحقق الاكتفاء الذاتي



جانب من المشاركين



المتحدثون في الورشة

خاص بالجذور

قال مسئول في وزارة الزراعة في حكومة غزة أن الوزارة اتخذت قراراً بعدم استيراد منتجات زراعية من خارج قطاع غزة، لديها بديل محلي، بما يحقق الاكتفاء الذاتي للمواطنين. وأوضح المهندس الزراعي محمد خضر من دائرة التسويق والمعايير أن القرار جاء ضمن سياسة تتبعها الوزارة من أجل حماية المنتج المحلي، وضمان تسويقه بما يدعم القطاع الزراعي من جهة، ويحفظ حقوق المستهلك من جهة أخرى. جاء ذلك في سياق ورشة عمل نظمها المركز العربي للتطوير الزراعي في الجمعية التعاونية الزراعية في بيت حانون، مؤخراً، بعنوان "المشاكل الرئيسية في قطاع التسويق الزراعي" ضمن مشروع "نحو شبكة محلية لدعم حقوق المزارعين". يشيّر إلى أن وزارة الزراعة في حكومة غزة أعلنت مؤخراً وقف استيراد جميع أصناف الفواكه من إسرائيل باستثناء الموز والتفاح. وتحدث في اللقاء الذي أداره حسين الزعانين أحد المزارعين الرياديين في بلدة بيت حانون، إلى جانب المهندس محمد خضر ممثل عن وزارة الزراعة

وجهاد الكفارنة من الجمعية التعاونية الزراعية في بيت حانون، وسهير شعث ممثلة عن اتحاد لجان المزارعين، بحضور حشد من المزارعين. وتابع محمد في سياق مداخلة: أن وزارة الزراعة تواصل دراساتها الممنهجة لتثبيت سياسة وإستراتيجية عمل تحمي قطاع التسويق المحلي والخارجي، حيث تقوم بمتابعة دورية للأسعار في الأسواق ووضع الخطط الإرشادية لمزارعين وتوجيههم نحو التنوع الزراعي في المحاصيل وصولاً لضمان تسويق منتجاتهم، وتحقيق الاكتفاء لدى المستهلكين بأسعار معقولة. وأضاف: أن قضية التسويق الخارجي تواجه عقبات كبيرة لها علاقة بالحصار المفروض على غزة، وغياب شركات التسويق المحلية، وتلاعب شركات التسويق الإسرائيلية. وأشار إلى الخسائر التي تكبدها مزارعو التوت الأرضي في الموسم الماضي بسبب هذا التلاعب. من جانبه قال الكفارنة في مداخلة: تحسين واقع التسويق ونجاحه يتطلب وضع خطة عمل بمشاركة وزارة الزراعة، ومؤسسات زراعية من القطاع الأهلي تراعي احتياجات السوق المحلية من هذه المنتجات، وتحقيق الاكتفاء الذاتي، والنظر إلى

بتحديد ما إذا كان المحصول المزروع سيسوق خارجياً أم داخلياً، وكذلك مواقع التسويق من حيث فتح أسواق جديدة أما هذه المنتجات، والموقع الثالث يقع على عاتق الحكومة في التنسيق مع الجهود العربية والإقليمية لتحسين واقع الزراعة الفلسطينية بشكل عام بما في ذلك التسويق. وكان اللقاء بدء بمداخلة قدمتها عبير أبو شوايش منسقة مشروع نحو شبكة محلية لدعم حقوق المزارعين تحدثت فيها حول الهدف من اللقاء الذي جاء ضمن المشروع مشيرة إلى أنه يتيح الفرصة أمام المزارعين لطرح قضاياهم والتحدث إلى المسؤولين في تحديد احتياجاتهم ومناقشة مشكلاتهم. وأضافت أن المشروع شمل تدريب عدد من المزارعين، وتنفيذ عدة لقاءات مع الجهات المختصة سواء على المستوى الحكومي والمستوى الأهلي، وكذلك تنظيم حملات لدعم حقوق المزارعين المتعلقة بالحرمان من الوصول إلى أراضيهم وتلقي تعويض عن الخسائر التي يتعرضون لها. وقدم عدد كبير من المزارعين الذين حضروا اللقاء مداخلات مفردة تحدثوا خلالها حول احتياجاتهم للإرشاد الزراعي، وتدخّل من الوزارة فيما يتعلق بحماية منتجاتهم الزراعية من دخول منتجات منافسة بأثمان قليلة، قد يعرضهم لخسائر مادية كبيرة.

مصالح المزارعين بما يحقق فرص التنمية في القطاع الزراعي. وأشار إلى أن أبرز ما قد يواجه تطبيق الخطة على أرض الواقع في غزة، هو العقبات السياسية والأمنية التي تتدرج بها إسرائيل، في إشارة لحالة الحصار المفروضة على قطاع غزة. وأضاف الكفارنة: أن ثمة خلل في تقدير وكيفية تسويق المنتجات الزراعية المحلية، وربطها بحاجة السوق من المنتجات الزراعية من خارج القطاع، وهو ما قد ينجم عنه فائض في الإنتاج المحلي وصعوبة تسويقه، مطالباً بعمل دراسة متخصصة للحفاظ على حقوق المستهلك وحمايته من جشع التجار وطمع المزارعين الذي قد يتحكمون كيفما شاءوا في أثمان المنتجات الزراعية المسوقة محلياً.

من جهتها قالت شعث في مداخلة: أن هناك حاجة لإنجاح عمليتي التسويق الزراعي وتسويق المنتجات الزراعية المحلية بقدر عالٍ من المنافسة تتطلب مراعاة عدة عوامل تعلق بتحديد نوعية التربة، والمياه المستخدمة في الري الزراعي، واستخدام المبيدات الحشرية. وأوضحت أن هناك ثلاثة مواقع يجب النظر إليها عند تطبيق خطة لضمان التسويق وهي مواقع الإنتاج وتعلق

واقع الزراعة في محافظات الضفة الغربية

تراجع كبير تحت وطأة القيود الإسرائيلية وشح المياه والأساليب التقليدية



مزارعة تبدي غضباً من الاعتداءات الإسرائيلية على قطاع الزراعة

الخليل - رويترز:

كان قطاع الزراعة في الضفة الغربية ركيزة للاقتصاد الفلسطيني ذات يوم. لكن الزراعة الفلسطينية اليوم تشهد تراجعاً كبيراً لأسباب عديدة، منها قلة المياه والقيود الإسرائيلية المفروضة على المنتجات الزراعية التي تحوّل دون وصولها إلى الأسواق، وأساليب الزراعة التقليدية. ينظر المزارعون الفلسطينيون في بلدة بيت أمر بالضفة الغربية بمزيج من الغضب والحسد إلى سكان المستوطنات اليهودية القريبة وهم يصدرون مزارعهم بماء وفير ويصدرون منتجاتهم بدون قيود.

وقال مزارع من أهالي بيت أمر يدعى عبد الحميد أبو ماريا "المشكلة الأهم التي تواجهنا (تتمثل بالدخول الحر للمنتجات الزراعية) من إسرائيل، خضرتنا ممنوعة من الخروج إلى الأسواق الخارجية أو إلى إسرائيل، خضرة (المنتجات الزراعية) إسرائيل هي التي خربت علينا. خربت كل زراعتنا وأتلفتها، ولم نعد نجني قيمة تعبنا".

ويقول الفلسطينيون أن إسرائيل والمستوطنين اليهود يسعون للقضاء على قطاع الزراعة الفلسطيني تمهيداً للاستيلاء على الأرض الزراعية في الضفة الغربية إذا هجرها أصحابها. ويتمسك الفلسطينيون بحقولهم وبساتينهم رغم تلك الصعوبات وغيرها، حيث يصعب على المزارع الفلسطيني في معظم الأحوال منافسة جودة المنتج الزراعي المستورد إلى الضفة الغربية. وأشارت بيانات البنك الدولي إلى أن نصيب قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني لم يزد على 6% في عام 2010 مقابل 13.7% في عام 1994. كما تشير بيانات مركز الإحصاء الفلسطيني إلى تراجع نسبة العاملين بالزراعة في المناطق الفلسطينية من 22% عام 1994 إلى 12.7% في الوقت الحالي. وتخضع السوق الفلسطينية لقيود وقواعد وضعتها إسرائيل التي تحتل الضفة الغربية والقدس الشرقية منذ عام 1967، ويتعين مرور أي صادرات

زراعية فلسطينية إلى إسرائيل أو إلى الخارج من نقاط التفتيش الإسرائيلية واجتياز إجراءات طويلة تساهم في زيادة كلفة المنتج وتقليص الربح. وكان الإقبال كبيراً حتى وقت قريب على الكروم التي تنتجها بساتين بيت أمر، لكن الطلب عليها الآن تراجع إلى حد بعيد.

وفي سوق لبيع الخضار والفاكهة بالجملة في بيت أمر، قال التاجر الفلسطيني محمد العواودة "المشكلة التي نواجهها هي فقدان الأسواق، فقطاع غزة محاصر، ونابلس وجنين وطولكرم. وبضاعتنا تكب، بينما الأسواق مفتوحة أمام البضاعة الإسرائيلية، والمزارع الإسرائيلي يتلقى الدعم من الحكومة، فلو خسر هناك من يعوض خسارته، أما بالنسبة لنا فالعوض من الله". وتتحكم إسرائيل في أكثر من 80% من الموارد المائية في الضفة الغربية بموجب اتفاقيات أوسلو التي أبرمت عام 1994، وذلك بالسيطرة على المناطق الأكثر وفرة في مصادر الماء، وتقوّل منظمات الإغاثة الدولية أن إسرائيل أكثر كرماً إلى حد بعيد في توزيع الماء على مواطنيها مقارنة بما تسمح بوصوله إلى الفلسطينيين. وتقوّل منظمة العفو الدولية أن استهلاك الفرد الفلسطيني من الماء يبلغ 70 لتراً في المتوسط يومياً، بينما يستهلك الإسرائيلي والمستوطن اليهودي 300 لتر في اليوم. وقالت المنظمة في تقرير صدر عام 2011 أن ذلك يزيد بنحو 18 مثلاً على كمية الماء المتاح استهلاكها للفرد الفلسطيني، وأن الكلفة الشهرية لاستهلاك المياه للفرد الفلسطيني كانت تزيد ثلاثة أمثال على الكلفة للمستوطن اليهودي. وتظهر نتائج ذلك بوضوح في بيت أمر شمالي مدينة الخليل، حيث يترك كثير من المزارعين الفلسطينيين بعض إنتاجهم يتعفن في البساتين لعدم قدرتهم على بيعه وتحقيق قدر من الربح.

وقال تاجر في السوق يدعى سامر "أبو ماريا" العنب الإسرائيلي في البداية كان يباع بثمانية شواكل للكيلو، فيما يباع عنبنا بسعر شيكيلين للكيلو، رغم أنه أكثر جودة". وتشير بيانات رسمية محلية إلى

الاستهدافات من قبل جيش الاحتلال ومن قبل المستوطنين تسعى إلى النيل من الاقتصاد الفلسطيني وإبقاء اقتصاداً ضعيفاً جداً لا يستطيع أن يصبح اقتصاداً دولة مستقلة، وبالتالي نحن باختصار وبصراحة ليس أمامنا فرصة سوى الدفاع عما نملكه وإعادة بناء كل ما يدمره الاحتلال". وبينما تعاني بساتين الفاكهة في بيت أمر من قلة المياه تمتد أنابيب الماء في مزارع مستوطنة كرمي تسور المقابلة للبلدة لري الأشجار، لكن الأمر مختلف عند الفلسطينيين.

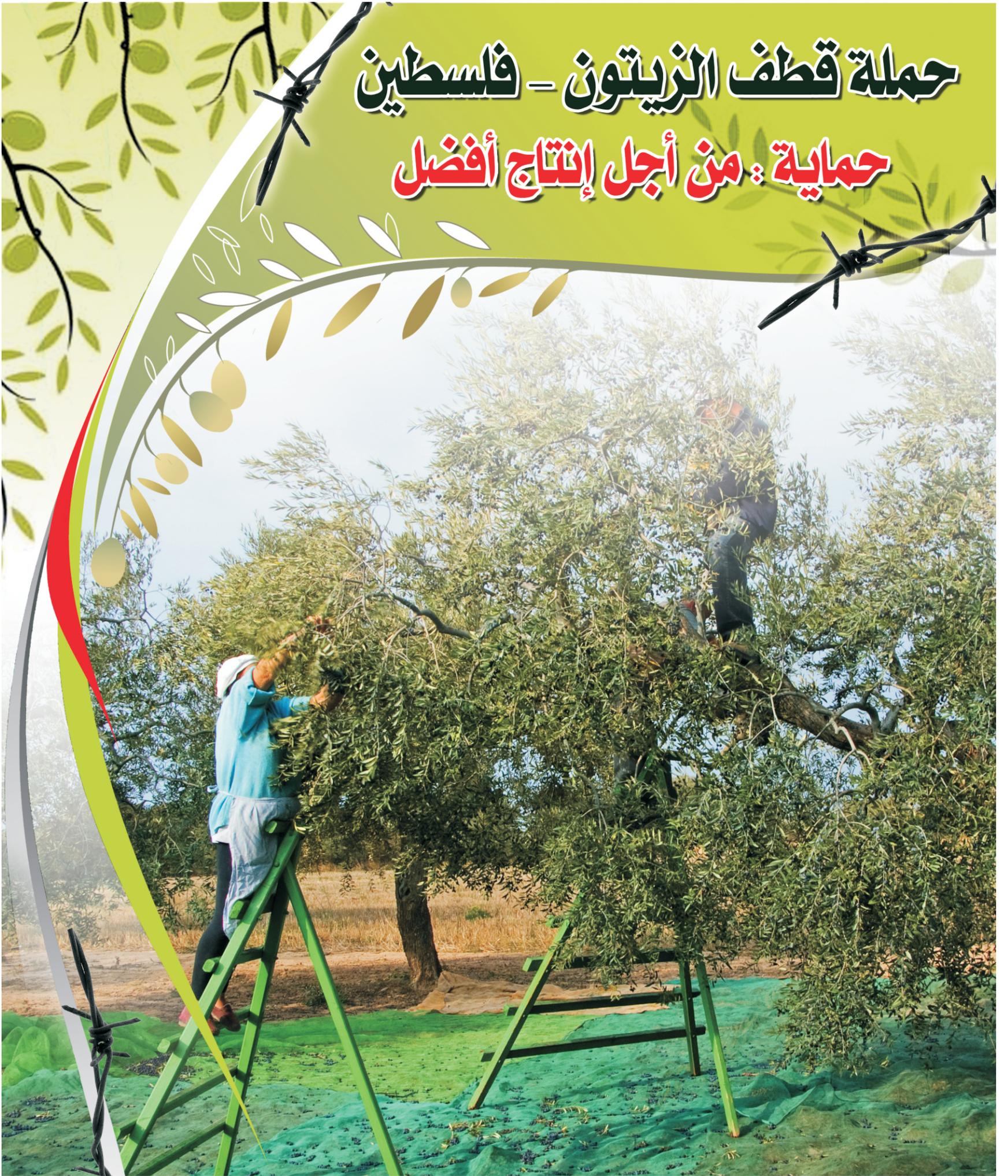
وقال المزارع يوسف أبو ماريا "ماذا نفعل بشيكيلين للكيلو في ظل غلاء السولار وتكاليف الحرث وتقليم الكروم وعمل العائلة. المزارع مل. هذه سياسة مدروسة لتفريغ الأرض الفلسطينية من الفلسطينيين وتهجيرهم إلى الخارج ليأتي الاحتلال والقوّل ببساطة أنهم تركوا بلادهم". وكانت سلطات الاحتلال قد أصدرت في الآونة الأخيرة أوامر لمزارعين في أريحا بالضفة الغربية المحتلة بإخلاء أرض يزرعونها وباقتلاع النخيل المزروع فيها. بحجة أن أشجار النخيل زرعت في أرض لم تثبت ملكيتها، وأن المزارعين الفلسطينيين يحفرون آباراً تستنزف المياه الجوفية بصورة غير مشروعة في تلك الأراضي. لكن الفلسطينيين يقولون: أن معظم الأراضي موضوع أمر الإخلاء الإسرائيلي تابعة لوزارة الأوقاف والشؤون الدينية الفلسطينية.

بسعر شيكيلين للكيلو، رغم أنه أكثر "جودة". وتشير بيانات رسمية محلية إلى أن الفلسطينيين استوردوا ما قيمته 72.2 مليون دولار من الخضار والفاكهة من إسرائيل في عام 2010، بينما لم تزد حصيلة صادراتهم الزراعية على 92.2 مليون دولار. ولا يستطيع الفلسطينيون في معظم مناطق الضفة الغربية حفر آبار جديدة للمياه دون موافقة إسرائيل. وتقوّل إسرائيل أنها تسمح للفلسطينيين بالفعل بالحصول على كميات من المياه تزيد على ما ورد في اتفاقيات أوسلو.

كما يقول خبراء الزراعة الإسرائيليون أن الفلسطينيين يستطيعون تحقيق استفادة أكبر كثيراً من أراضيهم إذا استخدموا وسائل الزراعة الحديثة، ومنها الري بالتنقيط والمخصبات الحديثة، لكن الفلسطينيين يقولون أن المشكلة الرئيسية هي قلة المياه والقيود المفروضة على التصدير. ولا يحصل المزارعون على مساندة تذكر من السلطة الوطنية، التي تمارس قدراً محدوداً من الحكم الذاتي في الضفة الغربية، ولا تخصص السلطة سوى 2% من ميزانيتها لقطاع الزراعة رغم أهميته. ويواجه صغار المزارعين في أنحاء العالم صعوبة كبيرة في منافسة المزارع الكبيرة التي تستخدم الوسائل الحديثة، لكن الفلسطينيين يقولون أن مشاكلهم سببها الاحتلال الإسرائيلي. وقال وزير الزراعة في الضفة الغربية وليد عساف "نحاول دائماً أن نبقي الضرر قليلاً جداً على المزارع. ولكن هذه

حملة قطف الزيتون - فلسطين

حماية : من أجل إنتاج أفضل



تنفيذ المركز العربي للتطوير الزراعي (ACAD)
بتمويل من المساعدات الشعبية النرويجية (NPA)
أبريل - ديسمبر 2012

